

## تحديات ومشاكل أمام تنمية الوقف

الشيخ بدر الحسن القاسمي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله

وأصحابه أجمعين، وبعد.

فقد سبق أن المجمع الفقهي عقد ندوة خاصة عن الوقف والممتلكات الوقفية في الهند وأصدر كتاباً باللغة العربية وكتاباً آخر بالأردنية حول الوقف كما أن الشيخ الراحل القاضي مجاهد الإسلام القاسمي رحمه الله أعد كتباً عن تنمية الوقف، من أجل ذلك اختار المجمع موضوع تنمية الوقف للنقاش حول أبعاده وأطرافه تنظيرياً وتطبيقياً في هذه الندوة لأن المجمع يهدف إلى إثارة التساؤلات الحية حول موضوع تنمية الوقف في الهند. أريد أن أهتم بإبراز بعض النقاط الهامة، وليس هناك قضايا فقهية للنقاش مجرد ما يمكن أن يستفاد أو يربط بالهند فيما يتعلق بتنمية الوقف والأوقاف، ويشرفنا بأن يكون بيننا الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف لدولة الكويت فهو صاحب الاختصاص يعتبر وله قرار نهائي وفتوى شرعي، فنذكر أن مسألة الوقف أو أهمية الوقف هي معروفة، قضية تحجيس العسل وتسييل الثمرة يعتبر من أهم المبادئ التي أرشد إليها ديننا الإسلامي، وكان الوقف في العصور الغابرة أو في عصر ازدهار المسلمين متطوراً جداً، حينما يستعرض الإنسان الكتب التاريخية بالذات أو الرحلات لابن بطوطة أو لابن جبير وغيره من العلماء الذين جالوا حول العالم فيجد أن هناك أنواعاً من الأوقاف كانت لها تأثير كبير في تطوير الحركة العلمية في البلاد الإسلامية حتى الدول الغربية رغم ما يقال عن تطورها لم تصل إلى هذه الدرجة في تنوع النماذج من الوقف أو تيسير الراحة للآخرين فكانت هناك أوقاف خاصة للمساجد والمدارس والزوايا وغيرها، هذه معروفة كما كانت هناك أوقاف خاصة لرعاية الكلاب الضالة على سبيل المثال أو القطط التي تحتاج التغذية بل بعض منهم أبدوا إلى هذه الدرجة بأن الخدم الذين يشتغلون ويعملون في بيوت الآخرين حينما ينكسر من المواعين والأواني ويخشى بأن صاحب الدار الذين يخدمون عنده يغضب عليه ويتنقم منه فكانوا أنشأوا وقفاً خاصاً لجبر خاطر هؤلاء المساكين حتى لا يواجهوا موقفاً صعباً، أحد علماء

المغاربة له كتاب "الوقف" في جزأين وإن كان الكتاب مشتتاً ولكن فيه معلومات كثيرة عن الأوقاف وعن طرق الأوقاف وغيره من الذين ألفوا في هذا الموضوع كان هناك في المستشفيات أو البيمارستان نماذج راحية إلى درجة أن المريض حينما يشفي من المرض فيخصص له نوع معين من الغذاء أو حتى نوع معين من النعمات ليست موسيقية للراحة يوفر له من الرخائخ وغيرها رخاخ للأكل أو شتى من هذا النوع ملابس خاصة أمور هذه كلها كان يرجع إلى الوقف حتى يدور العلم التي أنشئت في عصر المأمون وغيرها فالعالم الإسلامي بشكل عام كان فيه حركة الوقف مواكباً للتطور الحضاري وخدم المسلمون من خلال الأوقاف كثيراً من المجالات جاء بعد ذلك فترة العقود مثل ما صار في كل الأمور فانجمد الأمور ما يتعلق بالأراضي الوقفية وبدأت هناك النكات أذكر على سبيل المثال بأن الحافظ الشيرازي وهو أحد الشعراء الفرس يقول: في بيت شعر مشيراً إلى سوء استغلال الأوقاف في القرون المتأخرة فقال الشاعر الفارسي بأن فقيه المدينة أمس كان سكرراً فأفتى في حالة السكر ماذا أفتى قال أن الخمر حرام ولكن الأفضل من مال الوقف إلى درجة هذه.

ففي الفترة الأخيرة كان فيها استغلال كثير من قبل المتولين للأوقاف كما أن الحكومات تصرفت تصرفات خاطئة، الشيء الذي يذكر بالنسبة للهند أن هناك في الهند أوقاف كثيرة، هذا البلد الذي ظل في حكم المسلمين طوال ثمانية قرون أو أكثر فنجد في دلهي وفي حيدر آباد وفي كل المناطق والولايات وفي كافة الأماكن حتى القرى والأرياف فيها ممتلكات ووقفية ولكن كثيراً منها تعاني تصرفات ومشاكل على أمرين، جزء كبير منه تحت سيطرة أو احتلال الغصب من قبل الحكومة وجزء كبير تحت سيطرة المسلمين أنفسهم فصاروا الظالمين والطغاة بالمعنى الثاني بأن مال الوقف أصبح ملكاً لهم ويتصرفون فيه كيف يشاؤون، في الفترة الأخيرة هناك اهتمام بتنمية وتطوير الموارد الوقفية وهذا الخصوص نرى أن دولة الكويت لها سبق في هذا المجال، فالكويت هي أنشأت الأمانة العامة للأوقاف وكانت فعلاً تجربة فريدة ورائدة بشهادة الجميع، ففي هذا الوقت بالذات يعني كيف يمكن أن ننمي الأوقاف ونزيد في أعداد الوقف والأوقاف الموجودة كيف نحفظها ثم نستمرها حتى لا يهلك ولا يذهب،

فقبل ذلك كان الفقهاء يناقشون موضوع استبدال الوقف وما إلى ذلك فعقدت ندوات في الكويت وفي خارج الكويت وفي المملكة عن استثمار الوقف وغيره وهذه أمور وقضايا مدونة موجودة، أما الشيء المطلوب بالنسبة في هنا في الهند أن في بعض الولايات مثل هياتشل براديش وغيرها تشير التقارير إلى أن في بعض الولايات عشرين في المائة وفي بعض الولايات سبعين بالمائة وخمس وسبعين بالمائة من الممتلكات الوقفية هي ضائعة إما بسوء تصرف المتولين أو بسبب استيلاء الحكومة على تلك الأراضي، فنظراً إلى هذا، ماذا ينبغي أن نعمل لإنقاذ هذه الأوقاف؟ هذه قضية همنا، والشيء الثاني كما ذكرت التقارير بأن في دلهي عدد الأوقاف يبلغ ألفاً وستاً وأربعين عدداً وفي ولاية بهار توجد اثنين وعشرين ألف وشانين وفقاً مسجلاً ولكن هيئة الوقف لا تملك عندها المصاريف لتغطية المصارف السنوية هي تستخدم الحكومة وتقع الأوقاف في متاعها من الضياع أكثر فأكثر فكيف يمكن إنقاذ هذه الأوقاف من هذه الناحية، الشيء الثاني والهدف الأساسي لطرح هذا الموضوع بعد ما نوقش في الندوات السابقة، بأن في الهند عدد المسلمين هائل وهم احتياجات كثيرة وفي الواقع لو استغلت هذه الممتلكات الوقفية استغلالاً صحيحاً فهي تكفي لذات الدولة فضلاً أن يكفي لاحتياجات المسلمين ولكن ما لم يحصل هذا فهناك ينبغي لنا من الناحية القانونية يحاول المسلمون ويبدلوا جهدهم لإنقاذ ما تم إحرازه ظلماً خاصة من الحكومات والولايات أن الجهد في هذا المجال ينفع إذا رفعت القضية فيمكن استخراج بعض الممتلكات الوقفية قبل فترة كان في الكويت ندوة حول قضايا الوقفية هناك نوقش موضوع الوقف المرهون، فمعظم الفقهاء الشيخ مختار السلامي وغيرهم والشيخ صديق محمد أمين الضرير بنوا رأيهم بأن الشيء المرهون هذا يترك تعتبر ضائعاً فلا ينبغي أن نهتم فيه ولكن كان لي رأيي وأوضح لبعث المشاركين بأن بلداً مثل الهند على سبيل المثال، فيه وقف، قيمة هذا الوقف ممكن تصل إلى مليون دينار كويتي ولكن هو عند شخص مرهون بمائة ألف روبية أو أقل من هذا، فهل نعتبرها ضائعاً غداً أخذنا الفتاوى الصادرة من المملكة العربية السعودية وغيرها وأخذنا برأيي لي نوقش في هذه الندوة لحد الآن، فمعنى ذلك نترك نسكت عنه على رأيي بأن بدل أن

يترك يعني إذا كانت هناك جهة على سبيل المثال مثل الأمانة العامة لا أقصد بأن هي لتستحمل ولكن إذا كانت هناك جهة داخل الهند من هذا النوع وهي تصرف شخصاً يموت ويريد أن يوقف قطعة أرض قيمتها مليون دينار كويتي ولكنه مرهون عند واحد هندوسي أو عند واحد مسيحي بمائة ألف فيمكن أن تبني الأمانة العامة للأوقاف الخاصة بالهند على سبيل المثال بأن مائة ألف روية وتقذ هذا المال والوقفى أو الأرض الوقفية يستفاد منه هذه جزئية واحدة، الشيء الذي طرح من خلال الأسئلة الموجهة إلى علماء العرب وهنا عند العلماء كان فيه فكرة لإنشاء أوقاف جديدة في الهند على نفس الطريقة التي تم في الكويت وسميت بالصناديق، صندوق خاص للتكنولوجيا، صندوق خاص للعلم، صندوق خاص للقرآن الكريم، صندوق خاص لرعاية الأرمال والمطلقات، صندوق خاص إذا كان هناك فيه أسرى أو مفقودون أو شهداء عائلات ما الذي يتولاها فمادام كان تاريخ المسلمين حافل في هذا الموضوع بأنهم اهتموا حتى بالقطط والكلاب وغيرها فمن باب أولى يكون هناك اهتمام بالأرمال والأيتام ولذوي الحاجات والمرضى فيه مريض يحتاج للعملية في لندن وغير قادر فمن أين يمول هذا الشخص؟ أو فيه أرملة ليس لها كافل من أين هي تأخذ نفقاتها؟ والأمر هذه يحتاج إلى اهتمام وندوة فقهية تخرج بقرارات في هذا الخصوص بإنشاء عدة صناديق أو بإنشاء أوقاف خاصة لتطوير هذه الجوانب أو رعاية ما يحتاجون إليه بالإضافة إلى المحاولة القانونية لإخراج الأراضي والوقفية الباقية في أيدي الغاصبين سواء كان جهة رسمية حكومية أو كانت من قبل الأطراف والجماعات، آخر الشيء الذي أقول بأن قبل وفاة الشيخ مجاهد الإسلام حينما زار الكويت كان هناك وقع اتفاقية التعاون بين الأمانة العامة للأوقاف وبين مجمع الفقه الإسلامي الهند وكذلك اتفاقية تعاون آخر بين الأمانة العامة للأوقاف والمعهد العالي للقضاء والإفتاء في بتنة... فأقترح بأن الشيخ لو وضعت عندي مثلاً مبلغاً من المال خمسين ألف روية أو مائة ألف روية أو ألف دينار فمن بين الاستثمارات الأخرى يستثمر هذا والعائد أو الرئ هذا ينفق على مصالحكم فنطرح هذه القضية أيضاً أمام الأمين العام الجديد غذا كان فيه مجال على سبيل المثال كثير من العلماء يذهبون إلى الكويت أو إلى الدول العربية لجمع التبرعات

لإدارة مدارسهم ومراكزهم الإسلامية ودائماً نسمع هناك صاخة في الظروف الراهنة وضغوط بعد الحادي عشر من سبتمبر ضغوط العالمية بأن هذه الأمور ربما لا تبقى مستمرة قوانين وزارة الشؤون في الكويت وغيرها الجديدة بما تمنع فبدل هذا دائماً يشجع العالم بأن ينشئ الوقف لإدارة مثلاً مجمع الفقه الإسلامي لإدارة أي مركز من هذا النوع فهل فيه مجال مثلاً على في غرار أو ضوء ما كان الشيخ مجاهد فيه سابقاً بأن نضع مثلاً مبلغاً من المال ضمن استثمارات الأمانة العامة للأوقاف في الكويت ويكون عائدهم بحمد الله.

العون منهم حتى المحسنون الآخرون حينما يجمعون لتنقذ العلماء من التجول أمام التجار وأحياناً يكون منظر فعلاً يعني لا يناسب ما لهم من مكانة يقف الإنسان طابور طويل وربما يتبرع لها أحياناً شاهدنا بعض المشائخ وقت صلاة الظهر وهم واقفون في الطابور يركضون على شأن مائة درهم، فهذه المظاهر لا يتناسب مع مكانة العلماء فهذه صلاته أو عرض للمسألة حسب تصوري وإن شاء الله ستنتهي إلى إنشاء بعض الصناديق أو بعض الأنواع من الوقف محلياً وهذه الزيادة مني قد يكون هناك فرصة للاستثمار الخارجي وطبعاً هذا حسب الضوابط والقوانين المعروفة فهذه ما أردت أن أبين وجزاكم الله خيراً.